

الغاي قوله لا سمعها يعني عرجا وحده ان يبيع كل ماله من اجله لانه اعتراف كما  
سند والله اعلم والموضوع للصلح والدم المرح والاب والجد من اهل بيته وعلى انه يعني  
سند ما عهد والدم هو يبيع

سنة اقبل من وطار بعد الملك ابراهيم بن محمد والحاكم في اوطى امة عاره  
له الا ان الولد يبعدهم كما سيف ذكره واذا ثبت الاستيلاء  
ثم ولدت بعد ذلك فلكل ولد حصة بعد حكمها يعققت بقول السيد  
ولا يباع ويخدم مثلها ولد اعتقت بقول حكمها بعد  
السيد ولو قتلت اهل الولد السيد اعتقت وان استعملت لان الاستيلاء  
بالبز او منزله العتق ولهدى سري الى نصيبا لتركه فلم يبعدهم فيه القتل  
بعد نفوذه كما لو اعتقت عبدا ثم قتله الجسد لا يبطل عتقه وكذلك الميراث  
اذا قتل سيد عتق لانه وجد في الصفه التي علق عليها ما خيرا وذكره  
بجل من المديون الموجل اذا قتله الغريم لان الاجل جعل قنابله واعادة  
على الاكساب والميت لاحط له الا في التخييل للتضاد بينه وبراه ذمته  
واذا ادعا كل واحد من الشريكين المورس في الامه انه استولى لها فبطل صاحبه  
وماذا وجد لم يحكم بعقوبت جميعها وانما اعتقت بقول القاض لانهم ان كانوا ميراث  
فلا شك انها تقوم على السابف ولكن مجهول وقد اقر كل منهم انها اول ولد فاذا  
مات احدهم حكم بعقوبت قدر نصيبه امامه الاعصار فظاهر وان كانوا ميراث  
فلان الميت معارف كعقوبت نصيبه ولكن من الارض معارف له ما لتركه جريح انتقال  
المكرك اليه بالراية ولا يمكن نصيبه تركه بحج دعواه ويوسف القول في البيان  
وقوله وهي بولدين لا في نقل هكذاه السنوله وما ولدت بعد الاستيلاء  
حكمها حكم العبد الفوق في سائر الاحكام الا فيما ينفق له المالك او مورثه انتقاله  
كالسبع والبهيمة والوصية والرهن ولا يبيع الممنوله ولو حكم به كما نفذ  
حكمه للاجتماع وما نقل من اختلاف بين العرب الاول وقد طبع الاجماع المنفقد  
بعد نعم يجوز بيعها من نفسها لان ذلك اعتراف بالسند العقار هي موانه  
والله والوصية كما يبيع وقد كره الرهن مما لا يجوز بعه لا يبيع رهنه وله  
الاستيلاء والاجاز هو الرهن والعه اذا صلح والارث اذا جنى عليها الرهن  
ولها كاشا الرهن ولو وطى محرمه المملوكه صار مملوكه والولد  
سعد ولزومه الغدير لا يحده على الاصح وله تزويج الممنوله على الاصح كما يزوج  
ابنه حرا بشرط رضاها وقوله في الحارس مراه مطاهر مخطوط الحارس لانه  
امران احدها قوله عتق ولدها بعد كالمذات هذا ما صحح الرهن ان ولد  
المذوره يبيع امة في القيد بالار النودى والرهنه ولد الاصح عند اكثر من لا يبيعهما

المنقول من كتاب  
الملك في بيع المملوك  
والرهن والوصية  
والاجاز وهو الرهن  
والعه اذا صلح  
والارث اذا جنى  
عليها الرهن  
ولها كاشا الرهن  
ولو وطى محرمه  
المملوكه صار  
مملوكه والولد  
سعد ولزومه  
الغدير لا يحده  
على الاصح وله  
تزوج الممنوله  
على الاصح كما  
يزوج ابنه حرا  
بشرط رضاها  
وقوله في الحارس  
مراه مطاهر  
مخطوط الحارس  
لانه امران احدها  
قوله عتق ولدها  
بعد كالمذات هذا  
ما صحح الرهن ان  
ولد المذوره يبيع  
امة في القيد بالار  
النودى والرهنه  
ولد الاصح عند  
اكثر من لا يبيعهما